

أثر حجم الودائع على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية

إبراهيم محمد السني

المعهد العالي للعلوم والتقنية برقن الشاطئ، ليبيا

ibrahim.assanni@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حجم الودائع المصرفية على ربحية المصارف التجارية، من خلال دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية بالمنطقة الجنوبية خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2018، وذلك في ظل الأهمية المتزايدة للودائع باعتبارها المصدر الرئيس لتمويل الأنشطة المصرفية وتحقيق الأرباح. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في حجم الودائع والمتغير التابع المتمثل في ربحية المصرف وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية والتقارير السنوية للمصرف محل الدراسة، واستخدام برنامج لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع وربحية المصارف، حيث تسهم الزيادة في حجم الودائع في تعزيز قدرة المصارف على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الربحية وأوصت الدراسة بضرورة تطوير السياسات المصرفية المتعلقة باستقطاب الودائع، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وتعزيز الثقة بين المصارف والعملاء بما يساهم في رفع مستويات الربحية وتحقيق الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الودائع المصرفية، الربحية، المصارف التجارية، مصرف التجارة والتنمية، القطاع المصرفي الليبي.

Submitted: 23/04/2025

Accepted: 28/05/2025

Abstract

This study aims to examine the impact of corporate governance on reducing creative This study aimed to identify the impact of deposit volume on the profitability of commercial banks through an applied study on Commerce and Development Bank in the southern region during the period from 2007 to 2018. Bank deposits represent the main source of financing banking activities and generating profits, which highlights their importance in enhancing financial performance The study adopted the descriptive analytical approach in addition to econometric analysis to examine the relationship between the independent variable represented by deposit volume and the dependent variable represented by bank profitability. Data were collected from the financial statements and annual reports of the bank under study, and Eviews software was used to analyze the data and test the study hypotheses The study concluded that there is a statistically significant relationship between the volume of deposits and bank profitability. An increase in deposits enhances banks' ability to expand credit facilities and investments, which positively affects profitability The study recommended the necessity of developing banking policies related to attracting deposits, improving the quality of banking services, and strengthening customer confidence to enhance profitability and financial stability.

Keywords: Bank Deposits, Profitability, Commercial Banks, Commerce and Development Bank, Libyan Banking Sector.

المقدمة:

شهد القطاع المصرفي خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة نتيجة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والمالية التي شهدتها العالم، الأمر الذي أدى إلى توسع دور المصارف التجارية في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز، إذ تعتمد بصورة أساسية على الودائع المصرفية كمصدر رئيس للتمويل وممارسة النشاط المصرفي (الحسيني والدوري، 2000).

وتكتسب الودائع المصرفية أهمية كبيرة في النشاط المصرفي لكونها تمثل المصدر الرئيس للأموال التي تستخدمها المصارف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية والدخول في الاستثمارات المختلفة، مما يجعل حجم الودائع عاملاً مؤثراً في قدرة المصرف على تحقيق الأرباح والاستمرار في النشاط المصرفي بكفاءة (سلطان، 1993). ومع التطور الذي شهدته الأنشطة المصرفية، لم يعد دور المصارف يقتصر على حفظ أموال العملاء فقط، بل امتد ليشمل تقديم العديد من الخدمات المصرفية والمالية، وإدارة السيولة، وتوظيف الموارد المالية بما يحقق أعلى عائد ممكن مع مراعاة مستويات المخاطرة المقبولة. ومن هنا أصبحت الودائع تمثل الركيزة الأساسية لاستمرار النشاط المصرفي وتعزيز ربحية المصارف التجارية.

وفي البيئة المصرفية اليبية تواجه المصارف التجارية العديد من التحديات المرتبطة بجذب الودائع والمحافظة عليها، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي، الأمر الذي يجعل دراسة العلاقة بين حجم الودائع وربحية المصارف من الموضوعات المهمة التي تستحق الدراسة والتحليل.

مشكلة الدراسة:

تعد الودائع المصرفية بمختلف أنواعها المصدر الرئيس لتمويل الأنشطة المصرفية، حيث تعتمد المصارف التجارية على هذه الموارد في تحقيق الإيرادات والأرباح من خلال توظيفها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية والاستثمارات المختلفة. وعلى الرغم من أهمية الودائع في دعم النشاط المصرفي، إلا أن قدرة المصارف على تحقيق الربحية تتأثر بمدى كفاءة إدارة هذه الودائع وتوظيفها بالشكل الأمثل.

ومن هذا المنطلق تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تأثير حجم الودائع على ربحية مصرف التجارة والتنمية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر حجم الودائع على ربحية مصرف التجارة والتنمية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

1. ما طبيعة العلاقة بين حجم الودائع وربحية المصرف؟
2. هل تسهم الزيادة في حجم الودائع في تحسين مستوى الربحية؟
3. ما مدى اعتماد المصرف على الودائع في تمويل أنشطته الاستثمارية والائتمانية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع لمصرف التجارة والتنمية على الربحية.

فرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع لمصرف التجارة والتنمية على الربحية.

أهداف الدراسة:

- 1 - التعرف على مفهوم الودائع المصرفية وأنواعها.
- 2 - بيان أهمية الودائع كمصدر رئيس لتمويل المصارف التجارية.
- 3 - تحديد طبيعة العلاقة بين حجم الودائع وربحية المصارف.
- 4 - قياس أثر حجم الودائع على ربحية مصرف التجارة والتنمية.

اهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الدراسة فيما يلي :

أولاً: الأهمية العلمية

تمثل الأهمية العلمية لدراسة من خلال إضافة للعلم والمعرفة، نظراً لما سيعطيه من ابعاد وبيانات ومعلومات تبين دور أهمية الودائع المصرفية بالنسبة للمصارف ومدى مساهمتها في زيادة أرباح وإيرادات هذه المصارف.

2. الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في إمكانية استفادة إدارات المصارف التجارية من نتائج الدراسة في تطوير السياسات المتعلقة بجذب الودائع وتحسين توظيفها، بما يساهم في زيادة الربحية وتعزيز الاستقرار المالي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لدراسة وتحليل العلاقة بين حجم الودائع وربحية المصارف التجارية، وذلك من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل البيانات المالية الخاصة بالمصرف التجارية والتنمية.

أساليب جمع البيانات

1 - الجانب النظري: تم الاعتماد على الكتب العلمية، والدوريات، والرسائل العلمية، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2 - الجانب العملي: تم الاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية والقوائم المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية.

أساليب تحليل البيانات

تم استخدام برنامج Eviews لتحليل البيانات واختبار الفرضيات لقياس أثر حجم الودائع على الربحية لذا مصرف التجارة والتنمية.

نموذج القياس:

$$Pr = a + B De + ei$$

حيث ان:

Pr: ربحية المصارف.

De: الودائع بأنواعها.

A: المقدار الثابت.

B: معامل المتغير المستقل (ميل خط الانحدار)

Ei: الخطأ العشوائي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية

اقتصرت الدراسة على مصرف التجارة والتنمية باعتباره أحد المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

الحدود الزمنية

تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2018.

الحدود الموضوعية

اقتصرت الدراسة على تحليل أثر حجم الودائع على ربحية المصارف التجارية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل

حجم الودائع المصرفية.

المتغير التابع

ربحية المصارف التجارية.

الدراسات السابقة

1. دراسة السرايري (2010)
بعنوان: "محددات الربحية في البنوك السعودية".
هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في ربحية البنوك السعودية، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، مثل نسبة كفاية رأس المال، والسيولة، ونسبة توظيف الودائع. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع وربحية البنوك، كما أشارت إلى أهمية كفاية رأس المال والسيولة في تعزيز الأداء المالي للمصارف.
2. دراسة التميمي وعبيدات (2014)
بعنوان: "محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية".
هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2006–2013)، واعتمدت الدراسة على تحليل عدد من المتغيرات مثل السيولة، والأرباح المحتجزة، والفوائض النقدية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات المالية وربحية البنوك، في حين لم تظهر علاقة معنوية لبعض المتغيرات الأخرى.
3. دراسة شيخ السوق (2017)
بعنوان: "أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سوريا".
هدفت الدراسة إلى بيان أثر كفاية رأس المال على ربحية المصارف التجارية الخاصة في سوريا باستخدام أسلوب البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data).
وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعض مؤشرات كفاية رأس المال على الربحية.
4. دراسة صخر مرعي حسن (2018)
بعنوان: "معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية".
هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية في ربحية البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة من 2007 إلى 2016.
وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية في ربحية البنوك. الفجوة البحثية:
من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن أغلب الدراسات تناولت محددات الربحية في المصارف التجارية بشكل عام، أو ركزت على متغيرات مثل كفاية رأس المال والسيولة وأسعار الفائدة، في حين لم تحظ العلاقة بين حجم الودائع وربحية المصارف التجارية الليبية باهتمام كافٍ، خاصة في البيئة المصرفية الليبية وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد.
وعليه تتمثل الفجوة البحثية في محاولة هذه الدراسة تحليل وقياس أثر حجم الودائع على ربحية مصرف التجارة والتنمية في المنطقة الجنوبية، بما يساهم في تقديم نتائج علمية وعملية يمكن الاستفادة منها في تطوير الأداء المصرفي.

الإطار النظري للدراسة:

نشأة المصارف التجارية وتطورها
أولاً: نشأة المصارف التجارية
ترجع بدايات العمل المصرفي إلى الحضارات القديمة التي عرفت عمليات حفظ الأموال وتبادل العملات، إلا أن التطور الحقيقي للمصارف التجارية بدأ في أوروبا خلال العصور الوسطى مع توسع النشاط التجاري وازدياد الحاجة إلى مؤسسات مالية تنظم عمليات الإيداع والائتمان.

وفي ليبيا بدأت ملامح النشاط المصرفي الحديث خلال العهد العثماني، حيث تم افتتاح فروع للمصرف العثماني في كل من بنغازي وطرابلس، ثم توسعت المصارف الأجنبية خلال فترة الاحتلال الإيطالي، حيث لعبت دوراً مهماً في تمويل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاستعمار.

وبعد الاستقلال شهد القطاع المصرفي الليبي تطوراً ملحوظاً، خاصة بعد صدور قانون المصارف سنة 1963، والذي منح المصرف المركزي صلاحيات واسعة لتنظيم النشاط المصرفي والإشراف عليه.

ثانياً: أهمية المصارف التجارية

تتمثل أهمية المصارف التجارية في:

- 1 - تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار.
- 2 - توفير الائتمان للمؤسسات والأفراد.
- 3 - المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 4 - تسهيل عمليات الدفع والتحويل المالي.
- 5 - تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

الودائع المصرفية

أولاً: مفهوم الودائع المصرفية

تُعرف الودائع المصرفية بأنها الأموال التي يودعها الأفراد أو المؤسسات لدى المصارف التجارية بغرض حفظها أو استثمارها، مع التزام المصرف بردها عند الطلب أو وفق شروط متفق عليها بين الطرفين (الزبيدي، 2000). كما تُعرف بأنها التزام مالي على المصرف تجاه المودعين، ويُستخدم هذا المورد في تمويل الأنشطة الاستثمارية والائتمانية المختلفة.

ثانياً: أهمية الودائع المصرفية

تكمن أهمية الودائع المصرفية في:

- 1 - تمثل المصدر الرئيس لتمويل النشاط المصرفي.
- 2 - تساعد المصارف على التوسع في منح الائتمان.
- 3 - تساهم في تحقيق الأرباح وتعزيز السيولة.
- 4 - تدعم النشاط الاقتصادي والاستثماري.
- 5 - تعزز الثقة في الجهاز المصرفي.

ثالثاً: أنواع الودائع المصرفية

1. الودائع تحت الطلب

وهي الودائع التي يمكن سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق، وتتمثل غالباً في الحسابات الجارية.

2. الودائع الادخارية

وهي الودائع التي تهدف إلى الادخار وتحقيق عائد للمودع، وتتميز بانخفاض درجة المخاطرة.

3. الودائع لأجل

وهي الودائع التي تُودع لفترة زمنية محددة مقابل حصول المودع على عائد متفق عليه.

ربحية المصارف التجارية:

أولاً: مفهوم الربحية

تشير الربحية إلى قدرة المصرف على تحقيق عوائد مالية من خلال استغلال موارده المتاحة بكفاءة وفعالية.

ثانياً: أهمية الربحية

1 - ضمان استمرارية المصرف.

2 - تعزيز الثقة لدى المستثمرين والعملاء.

3 - دعم التوسع والاستثمار.

4 - مواجهة المخاطر والأزمات المالية.

ثالثاً: مؤشرات قياس الربحية

1. العائد على الأصول ((ROA

يقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من إجمالي الأصول.

2. العائد على حقوق الملكية ((ROE

يقيس مدى كفاءة المصرف في تحقيق عوائد للمساهمين.

3. هامش صافي الربح

يقيس نسبة الأرباح الصافية إلى الإيرادات.

الإطار العملي للدراسة:

بيئة ومجتمع وعينة الدراسة

1 - بيئة الدراسة: - تتمثل بيئة الدراسة في سياسة جذبا لودائع المصرفية.

2 - مجتمع الدراسة: - يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية في ليبيا.

3 - عينة الدراسة: - تتمثل عينة الدراسة في مصرف التجارة والتنمية وتجميع البيانات الخاصة بحجم الودائع والربحية لمدة 12 سنة من (2007-2018).

ولاختبار الفرضية الرئيسية باختبار دور حجم الودائع للمصرف محل الدراسة في ربحيته، تم الحصول على بيانات الدراسة من القوائم المالية من الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف التجارة والتنمية والتي تعد مصدراً للاستفادة من تقديم معلومات إحصائية متسقة من بداية (2007-2018). ويوضح الجدول التالي البيانات المستخدمة في تقدير نموذجاً لدراسة.

جدول رقم (1) تطور الودائع والربحية لمصرف التجارة والتنمية

السنة	الودائع (مليون دينار) De	الربحية (مليون دينار) Pr
2007	1244.9	10.6
2008	1666.4	20.2
2009	2003.4	15.6
2010	2117.4	15.1
2011	2268.3	1.6
2012	3675.3	19.3
2013	4255.9	32
2014	4284.6	27.6
2015	50684.4	29.1
2016	5949.4	23.5
2017	6926.2	55
2018	7587.7	110.3

المصدر: الموقع الرسمي لمصرف التجارة والتنمية www.bcd.ly/bcd/reports.html

الطريقة القياسية المستخدمة لتقدير النموذج:

يعتمد الباحث على تحليل السلاسل الزمنية وذلك باستخدام برنامج (Eviews10)، وكخطوة أولى يستخدم الباحث اختبار سكون السلاسل الزمنية ضمن إجراءات تحليل السلاسل وذلك المعرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة أم لا، باعتبار السكون شرط ضروري للحصول على نتائج منطقية وسليمة وتقديراً للانحدار الزائف، يستخدم في اختبار السكون عادة اختبار جذر الوحدة

(Unit Root Test)

في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) ويتم:

1 - اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

بوضح الجدول التالي رقم (2) نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج حيث يتضح أن متغيرات الودائع الربحية سكنت بعد أخذ الفرق الأول لها، ولم تستقر عند المستوى (Level)، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وبناء عليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك لهذه المتغيرات باعتبارها متكاملة من نفس الدرجة وهذا الاختبار يهدف إلى معرفة ما إذا كانت هناك علاقة

توازنية على المدى الطويل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:

اختبار الاستقرار ديكي فولر						
Variables	المستوى Level			الفرق الأول 1 Difference		
	DF	(prob)	Result	DF	(prob)	Result
De	15.113	0.999	غير مستقرة	-4.127	0.0013	مستقرة
Pr	1.649	0.998	غير مستقرة	-2.773	0.0115	مستقرة

المصدرة من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10)

2 - اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (أنجل - جرانجر)

بعد تحقق من شرط السكون في السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة التوازن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جرانجر للتكامل المشترك والذي يعتمد على اختبار سكون سلسلة البواقي عند مستوياتها الناتجة عن علاقة الانحدار طويلة الأجل، حيث يتضح من الجدول وجود علاقة للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%)، إذ بلغت القيمة المصوبة (-2.865)، وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (-1.982) وهو ما يعني قبول فرض عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ورفض الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك، أي ليس هناك علاقة توازنه على المدى الطويل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (3) اختبار التكامل المشترك طريقة أنجل (اختبار سلسلة البواقي)

		t-statistic	Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic		- 2.865	0.009
Test critical values	Level 1%	- 2.8167	
	Level 5%	1.9823-	
	Level 10%	- 1.6011	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (EViews 10).

3 - تقدير معاملات نموذج الانحدار:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك السابقة تم تقدير علاقة الانحدار بين المتغيرين التابع والمستقل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4) نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج :

الاحتمال	قيم ت	الخطأ المعياري	المرونة	المتغيرات
P-value	t-statistics	S.E	Coefficient	variable
0.6898	0.4139	0.3900	0.16145	الحد الثابت C
0.0052	3.8051	2.0503	7.80195	الودائع DE
AdjR2 = 0.59 F=0.005D.W = 2.916				

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 10).

4 - التقييم الإحصائي والقياسي للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع لابد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تطابق شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو الآتي:

1- التقييم الإحصائي:

يلاحظ من جدول (4) أن قيمة معامل الحد الثابت في النموذج كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5) باستخدام اختبار (T)، حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة (P-value) حيث كانت أقل من (5%)، كذلك معامل الودائع كان ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) باستخدام اختبار (T)، حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة (P-value) حيث كانت أقل من (5%)، فيما أكد اختبار (F14.479) على معنوية النموذج ككل حيث

كانت قيمة (F) ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($AdjR^2$ 59%) وهذه القيمة تشير إلى أن الودائع تقس ما نسبته (59%) من التغير الحاصل في الربحية.

2- اختبار المشاكل القياسية:

اختبار الارتباط الذاتي اختبار دارين واتسون (D.W)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل دارين واتسون ($D, W = 2.91$) تقع في المنطقة المقبولة والتي تعكس

عدم وجود ارتباط بالنموذج حيث كانت $d2 = 1.331, d1 = 0.971$

ارتباط موجب	غير محدد	منطقة عدم وجود ارتباط	غير محدد	ارتباط سالب
		2	$4-d2=2.669$	
		$D2=1.331$		

$$D1=0.971$$

$$4-d1=3.029$$

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

استخدم الباحث اختبار (Jarque - Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار ($J-B-0.768$)، بمستوى دلالة محسوب ($P-value$) - 0.681، وهذا يشير إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار ($F=0.593$) بمستوى دلالة محسوب $P-value$ - 0.76، وهي غير معنوية إحصائية، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ

F-statistic	2.364	Prob. F(1,8)	0.163
Obs*R-squared	2.281	Prob. Chi-Square (1)	0.131

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 10).

بخلص الباحثين من خلال التقييم الإحصائي المعالم النموذج واختبارات المشاكل القياسية للنموذج أن النموذج خالي من المشاكل القياسية ومقبول إحصائياً، وهو ما يعكس أن للنموذج قدرة عالية على التفسير والتنبؤ الاقتصادي.

3- التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر :

بعد قيام الباحثين بتحليل لدور ودائع مصرف التجارة والتنمية في الربحية تم التوصل إلى النموذج الاقتصادي التالي:

$$Pr=0.161+7.9 De$$

$$0.689 \ 0.005$$

تبين النتائج أن معلمة المقدار الثابت غير معنوية عند 0.05 وهي ذات إشارة موجبة ومساوية إلى 0.161 وتبين الإشارة الموجبة للثابت أن الربحية تقارب 160 ألف دينار في حال انعدام ودائع المصرف، أي أن المصرف يعتمد على أنشطة أخرى غير الودائع في تحقيقها، كذلك تعكس الإشارة الموجبة المعامل المرونة لمتغير الودائع العلاقة الطردية للودائع مع الربحية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومعنوية لهذا المعامل عند 0.01

بلغ معامل التحديد المعدل 0.599 والذي يدل على أن ودائع مصرف التجارة والتنمية تفسر التغير في الربحية بمعدل 59%، حيث بلغت قيمة 14.479F وهي معنوية عند 0.01 حيث بلغت معنوية هذا المعامل 0.005، ويدل ذلك على معنوية النموذج المقدر ...

ويرى الباحثون أنه خلال سنوات الدراسة وبالتحديد السنوات من 2011 وحتى 2018 والتي تمثل أغلب سنوات التحليل، حدثت صدمات كبيرة للاقتصاد الليبي والتذبذب الكبير في كمية النفود المتداولة الذي صاحبه انخفاض شديد في الثقة بين المودعين والمصارف التجارية بشكل عام ومصرف التجارة والتنمية بشكل خاص والذي أدى بدوره إلى انخفاض حجم الودائع، إضافة لذلك فإن قلة البيانات الخاضعة للتحليل قد يؤدي إلى الوصول إلى نتائج لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ووفقا لمعامل مرونة الودائع المصرف التجارية والتنمية فإن زيادة الودائع بمقدار 1 مليون دينار سيعمل على ارتفاع في الربحية بما يقارب 7.8 مليون دينار ، أي يمكن القول بان ودائع مصرف التجارة والتنمية لها أثر على الربحية خلال فترة الدراسة (2007-2018)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها أي أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لودائع المصرف التجارية والتنمية على الربحية.

أولاً: النتائج

استعرض فيما يلي أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة والتي تم التوصل إليها لدور ودائع مصرف التجارة والتنمية على ربحيته، كما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع المصرف التجارية والتنمية على الربحية.

وبنيت هذه النتيجة على ما يلي:

بلغت قيمة معلمة المقدار الثابت 0.161 وهي غير معنوية عند 0.05

بلغ معامل المرونة لمتغير الائتمان المصرفي 7.8 وهو معنوي عند 0.01. ويعكس العلاقة الطردية الحجم الودائع مع ربحية المصرف وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بلغ معامل التحديد المعدل 0.599 والذي يدل على أن التغير في حجم ودائع مصرف التجارة والتنمية تفسر التغير في ربحيته بمعدل 59%.

بلغت قيمة 14.4797 وهي معنوية عند 0.01 ويدل ذلك على معنوية النموذج المقدر

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثون بعدة توصيات أهمها ما يلي: -

1- إنشاء مراكز لتجميع البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية حول المصارف العاملة في ليبيا لتسهيل إعداد البحوث والدراسات حولها والعمل على تقديم الاقتراحات لتطويرها ونجاحها.

2- الاهتمام بدراسة البيئة المحيطة، التي يعمل بها مصرف التجارة والتنمية، ومدى تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أدائه.

3 - ضرورة تطوير الخدمات المصرفية لجذب المزيد من الودائع وتعزيز الثقة بين العملاء والمصارف التجارية.

4 - تحسين سياسات توظيف الودائع بما يحقق أعلى عائد ممكن والعمل على تنويع المنتجات المصرفية الادخارية.

المراجع

1. أبو زيد، محمد (2015). إدارة المؤسسات المالية والمصرفية. عمان: دار البداية.
2. آل علي، صاحب أبو حامد (2002). إدارة المصارف: مدخل كمي واستراتيجي معاصر. عمان: دار الفكر.
3. التميمي، أحمد، وعبيدات، محمد (2014). محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20(2).
4. الجزار، جعفر (1996). العمليات المصرفية المبسطة والمفصلة. بيروت: دار النفائس.

5. حسن، صخر مرعي (2018). معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
6. الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن (2000). إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي عمان، دار وائل للنشر.
7. الزبيدي، حمزة محمود (2000). إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان. عمان، مؤسسة الوراق للنشر.
8. السرايري، خالد (2010). محددات الربحية في البنوك السعودية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 12(3).
9. سلطان، محمد سعيد (1993). إدارة البنوك التجارية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
10. شحاته، السيد (2011). التحليل المالي للمصارف التجارية. القاهرة: مكتبة عين شمس.
11. شيخ السوق، محمد (2017). أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سوريا. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 33(1).
12. عبد الغفار، حنفي (2007). إدارة المصارف التجارية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
13. عبد المطلب، عبد الحميد (2010). الاقتصاد والمصارف التجارية. القاهرة: الدار الجامعية.
14. العلاق، بشير (2012). الإدارة المالية والمصرفية. عمان: دار اليازوري.
15. مصرف ليبيا المركزي (تقارير سنوية متعددة).